**(الافصاحات الإضافية المرفقة لا تعتبر جزءاً من المعلومات المالية
الموحدة المرحلية المختصرة)**

إفصاحات إضافية (غير مراجعة) *(يتبع)*
للتسعة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2021

بآلاف الدنانير البحرينية

أثر جائحة كورونا (كوفيد – 19)

إلتزاماً بتعميم مصرف البحرين المركزي رقم OG/259/2020 المؤرخ 14 يوليو2020، والذي يهدف للحفاظ على الشفافية في خضم الآثار الحالية لجائحة كورونا، تقدم المجموعة المعلومات التالية:

الأثر العام على المعلومات المالية الموحدة المرحلية المختصرة
تم تقييم الأثر العام على المعلومات المالية الموحدة المرحلية المختصرة للمجموعة كما في وللفترة المنتهية في 30 سبتمبر 2021، وتم الاستنتاج بشكل عام بعدم وجود أي أثر جوهري على المعلومات المالية الموحدة المرحلية المختصرة. فيما يلي مزيداً من التفاصيل:

أ. الأثر العام على بيان الربح أو الخسارة الموحد المختصر	
إجمالي أقساط التأمين	الإنخفاض العام في التأمين على المركبات الجديدة، بالإضافة للتحويل إلى تأمين الطرف الثالث كان له أثراً على أقساط التأمين على المركبات. إلا أنه لم تتأثر القطاعات الأخرى جوهرياً خلال الفترة.
صافي المطالبات المتكبدة	إن انخفاض الحركة المرورية قلل من تكرار مطالبات المركبات خلال الفترة. وقد ساهم هذا الانخفاض، إلى جانب انخفاض مطالبات الممتلكات نتيجة للقيود والإجراءات المختلفة في انخفاض صافي المطالبات المتكبدة للمجموعة. إلا أن سجلت عقود التأمين على الائتمان زيادة نتيجة ارتفاع عدد المطالبات الناتجة عن تطورات جائحة كورونا (كوفيد 19) خلال الفترة.
مصروفات عمومية وإدارية	لا يوجد أي تغيير جوهري في المصروفات التشغيلية العادية.
ايرادات اخرى	خلال 2020، منحت حكومة مملكة البحرين مساعدات مالية بمبلغ 386 ألف دينار بحريني مقابل تكاليف الموظفين، و35 ألف دينار بحريني مقابل رسوم خدمات المرافق العامة، و6 آلاف دينار بحريني مقابل رسوم إيجار الأرض، لمواجهة الآثار الاقتصادية السلبية. لم يتم استلام مثل هذه المنح خلال 2021.

ب. الأثر العام على بيان المركز المالي الموحد المختصر	
الموجودات	
النقد وأرصدة البنوك	تملك المجموعة وشركات التأمين التابعة لها أرصدة نقدية كافية. أخذت لجنة إدارة المخاطر بالاعتبار تقريراً عن تأثير الاقتصاد الكلي لجائحة كورونا (كوفيد - 19) على التدفقات النقدية الداخلة والخارجة لشركات التأمين التابعة لنا، بما في ذلك تحليل السيناريوهات المختلفة، ووجهت بأن الأرصدة الحالية تعتبر كافية. بغض النظر عن هذا الأمر، فإن المجموعة تملك محفظة سائلة من الأوراق المالية القابلة للتسويق كخط دفاع ثاني.
الذمم المدينة	شهدت المجموعة بعض الأدلة على ضغط السيولة لعملائها ووسطائها الذين يصرّون على الدفع من خلال أقساط مؤجلة ومراجعة جداول السداد. بالرغم من ذلك، فقد تم تحييد هذا الأثر من خلال التقدم السريع في تسوية وسداد الذمم المدينة والاستردادات المتعلقة بالمركبات.
المطلوبات	
التأمين والمطلوبات الأخرى	لا يوجد آثار جوهرية. تمتلك المجموعة قاعدة رأسمالية كافية، ويبلغ صافي احتياطيات المجموعة 118% من صافي الأقساط المكتسبة سنوياً، تعتبر عند مستويات مريحة. لدى المجموعة ميزانية عمومية خالية من الديون مع تسهيلات سحب على المكشوف من البنوك غير مستخدمة.
حقوق الملكية	
صافي حقوق الملكية المنسوبة للمساهمين	لا يوجد آثار جوهرية.

ج. الأثر على قدرة المجموعة لمواصلة العمل كمنشأة مستمرة

يراقب مجلس الإدارة عن كثب تطورات جائحة كورونا (كوفيد 19) وتأثيرها المحتمل على عمليات المجموعة ومركزها المالي؛ بما في ذلك الخسارة المحتملة في الإيرادات، والتأثير على تقييمات الأصول والاستردادات والانخفاض في القيمة، ومراجعة العقود المثقلة بالأعباء، وما إلى ذلك. وضعت المجموعة أيضًا إجراءات الطوارئ، وقامت بتقييم قدرة المجموعة على مواصلة العمل كمنشأة مستمرة في ضوء الظروف الاقتصادية الحالية وبناء على المعلومات المتوفرة حول الشكوك المستقبلية المتوقعة. هذا التقييم أخذ بالاعتبار الأداء المستقبلي للمجموعة، ومتطلبات رأس المال والسيولة. قد يستمر تطور آثار جائحة كورونا، ولكن في الوقت الراهن، أظهر التقييم أن المجموعة تمتلك الموارد الوفيرة لمواصلة التشغيل، ولا يزال وضع فرضية الاستمرارية للمجموعة غير متأثراً لحد كبير أو متغيراً عن نهاية السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020. نتيجة لذلك، فقد تم إعداد هذه المعلومات المالية الموحدة المرحلية المختصرة على أساس مبدأ فرضية الاستمرارية.